POLITECNICO DI TORINO
Repository ISTITUZIONALE

:

Original
:

/ Issues of a reconstruction and preservation policy in times of war: the case of Iraqi historic centres / Cina', Giuseppe - In: City, architecture and heritage protectionErbil : Association for the urban development and the urban heritage planning in Kurdistan, 2014. - pp. 67-88

Availability:
This version is available at: 11583/2637928 since: 2016-03-20T12:03:57Z

Publisher:
Association for the urban development and the urban heritage planning in Kurdistan

Published
DOI:

Terms of use:

This article is made available under terms and conditions as specified in the corresponding bibliographic description in the repository

Publisher copyright

(Article begins on next page)

24 April 2024

سلسلة منشورات پلان (٧)

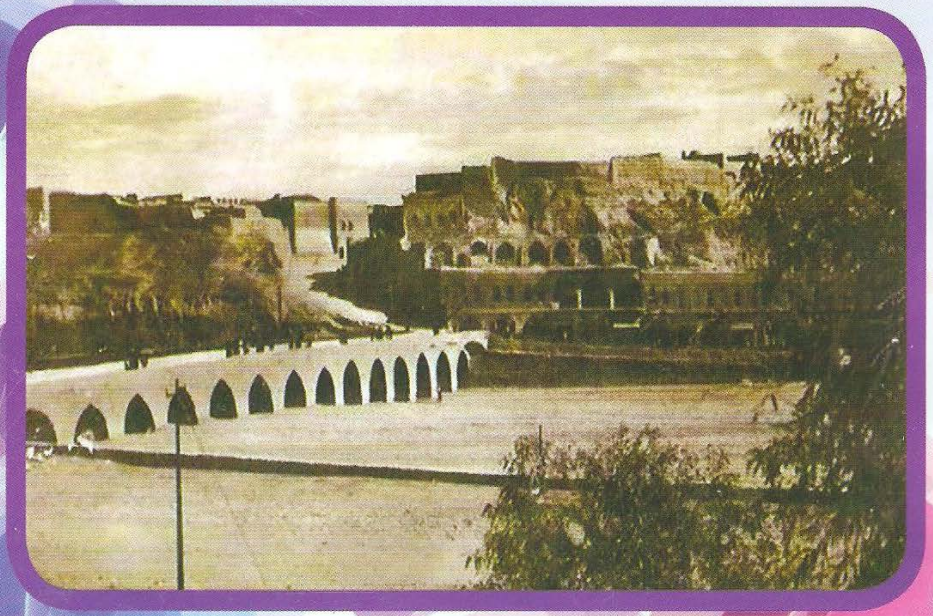

المدينة والعمارة والحفاظ على التراث

تأليف وترجمة المهندس المعماري الاستشاري
عبدالجبار مصطفى باخوان

الطبعة الاولى
كركوك - ٢٠١٤

الذي بين يديكم مجموعة من المقالات نشرت في بعض الصحف و المجلات المحلية حول بعض القضايا المتعلقة بالفن المعماري و ملحقاتها في كوردستان و كركوك و تدور بشكل خاص حول محاولات الحفاظ على التراث المعماري القديم و توعية المواطنين و المسؤولين على حد سواء فى التوجه نحو ابقاء هذا التراث والحفاظ عليه وصيانته و عدم الانقضاض عليه لأن التراث و خاصة الفن المعمارى يعتبر من اهم الكنوز التى يمكن ان يعطى الشخصية و الهوية القومية لأى شعب من شعوب الارض، ليس من باب الصدفة او هواية من هوايات الناس او السلطات حيث هناك دول كثيرة تعتبر هذه الأعمال الفنية والمعمارية مصدراً للفخر و الإعتزاز بتاريخها العريق و جعلها كذلك مصدراً مهماً من مصادر الدخل القومى اذ يجلب اعداداً كبيراً من السياح اليها، وان هذا التراث اصبح ملكاً لايقدر بثمن يفيد الانسانية جمعاء.

يحتوى الكتاب بعض المقالات التى ليست لها علاقة مباشرة بمسألة التراث ولكن يمكن الاستفادة منها عند القيام بأعمال الصياتة و الحفاظ على الاعمال الهندسية التاريخية او التراثية على سبيل المثال لا الحصر مسألة الانارة التى تعتبر واحدة من الاركان المهمة فى هذه العملية و كذلك فيما يتعلق بقضايا السكن و تخطيط المدن و البيئة، كل هذه تقع ضمن اطار الإهتمام بالتراث و كيفية الحفاظ عليه. و نتيجة لاهمية الموضوع رايت انه من المستحسن نشره على شكل كتاب ليكون الحصول عليه اسهل لمن يهمه و كلى أمل ان يكون عند حسن ظن الجميع و بأنتظار آرائكم.

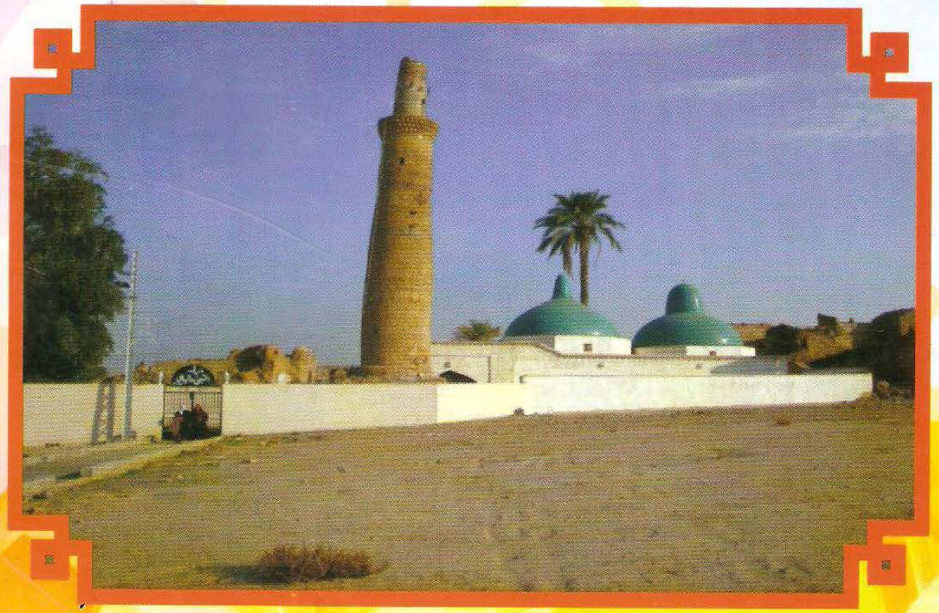

جامع النبي دانيال الأثرية في قلعة كركوك الأثرية

الهوية بين اعادة البناء والتأهيل:
حالة المراكز التاريخية في العراق

كتبه بالايطالية:
جوزپّى چينه (Giuseppe Cina)
ترجمة: المعماري عبدالجبار مصطفى باخوان*

هذه المقالة مكتوبة من قبل المعماري جوزپّى چينه (Giuseppe Cina)، استاذ في كلية الهندسة المعمارية في الجامعة التقنية لمدينة تورينو الايطالية (Politecnico di Torino- Facolta' di Architettura)، نظراً لاهمية الموضوع الذي تطرق اليه والذي له علاقة مباشرة بالوضع الذي آل اليه العراق بشكل عام في هدم ومحو الهوية الثقافية والعمرانية والحضرية، ارتأينا القيام بترجمته كاملةً وبدون تصرف، اي حسب ما ورد في المقال الاصلي، لم نترجم او لم نشير الى المصادر والهوامش، لكونها وبحسب وجهة نظرنا لايفيد كثيراً القارئ العربي.

المترجم

الخلاصة

ان التأخير الخطير الذي يلاحظ في سياسة اعادة التأهيل للمراكز التاريخية في العراق، ما هو الا مؤشر قوي للصراعات المتعلقة في تكوين الهوية الثقافية الشاملة والمشتركة، في ذاكرة المؤلف الذي يؤكد بأن هذا التكوين او تأهيل كوادر المثير للجدل الممثلة من قبل الثقافة الجديدة، والحاملة لقيم وهوية

جديدة، بل وهي المسؤلة عن ازالة تلك التي تعود للمدينة التاريخية في هذا المجال. ويركز النص على العواقب المترتبة على هذا الواقع، ويقرأ بعض المداخلات الجارية الى يومنا هذا. حيث ان هناك فكرة مثيرة للجدل على التراث الثقافي التي هي مصدر للمبادرات المدمرة.

هناك بعض من الكلمات والمصطلحات المتداولة والمذكورة بصورة متكررة نظراً لاهميتها وهي:

التراث الثقافي، الهوية، اعادة التأهيل، المراكز التاريخية، العصرية، العراق.

هوية غير مؤكدة

توجد في العراق مشكلة حماية وتقييم التراث الثقافي والتي تدور اليوم حول بعض القضايا الرئيسية والتي تجري امام اعين الجميع، هناك مثال حي على ذلك الا وهو هشاشة الاطار السياسي وتخلف الجهاز الفني وضعف النظام القانوني وقلة وجود المؤسسات والجمعيات المدنية وعدم مشاركة الاسواق ومن بين كل هذه تظهر واحدة ذات اهمية خاصة وكبيرة الا وهي ضعف الاطارات والجهات المتعلقة بتحديد الهوية الثقافية للمصدر.

الهوية الثقافية ليست شيئاً مكتسباً مرة واحدة والى الابد، بل على العكس من ذلك، فهي نتيجة لعملية مشتركة، لمجموعات اجتماعية أو جماعات كاملة من الناس يتنافسون فيما بينهم، أو انهم متلائمون، لابقائها على قيد الحياة في الاطوار التي تؤدي الى تطوره بصورة مستمرة. وعلى هذا الاساس يحدد العوامل المتجانسة والتي تميزها، لذا فأن حمايتها ستكون عبر الحفاظ على الخصائص الثقافية السائدة وكذلك تلك ذات اقل اهمية.

و بعبارة أخرى يجب اتباع سياسة متزنة لكي تعطي الاهمية الكبيرة لاعداد مختلفة من الهويات، أو نظام واسع التراث الى حد كبير قادر على تمثيل كل المكونات المختلفة في سياق ثقافي وفي زمن معين. وأذا كان هذا النظام لم يكن معترفاً به ومؤيداً بما فيه الكفاية لسياسة الحفاظ فتظهر ضعيفاً وجزئياً وغير مجدي في بعض الاحيان.

و سأتناول هذه المسألة اعتماداً على بعض اعمال الحفاظ والتغيير او تحويل المراكز التاريخية لبعض المدن العراقية، سياسة الحفاظ في هذا المجال مستوحاة من مفهوم شامل للتراث الثقافي القادر على تنفيذ الاستراتيجيات، والخطط والمشاريع التي بأمكانها ان تعطي قيمة للتعابير المتعددة، ويعتبر هذا ضد السياسة المبنية على فكرة جزئية او تميزية للهوية الثقافية او التي تؤدي الى اجراءات قد تكون متلفة او مدمرة لقسم كبير من التراث الثقافي القائم او الموجود، مهذا هو الذي يحصل حالياً في العراق، حيث ان الهوية الثقافية اصبحت تعمل كخلفية للخطط التي نناقشها هنا، ليست نتيجة سلمية لبناء سليم ومترسب عبر الزمن، وخصوصاً تلك التي لا تمثل المكونات الثقافية المختلفة للمجتمع الوطني.

للفهم الكامل لخصوصية هذه الحالة، دعونا نتوقف قليلا وننظر للذي حصل في ايطاليا في الستينات عندما انفجرت قضية اعادة تاهيل المراكز التاريخية، وجعلها يتداخل ضمن المناقشات الدولية، فكانت احدى خطوات التصميم الحضري التي جعلت مساهمة ايطاليا معروفة بها، في الحقيقة لم تكن مخترعاً لشيء وانما قامت بجلب وتحقيق تقليد للدراسات التاريخة الحضرية المتحركة منذ سنوات ١٨٠٠ والتي كانت تنسجم مع المراجعة الانتقادية للشرائع الثقافية العصرية. توقف المدينة من ان تصبح قد ازيلت من المناقشات الحالية واصبحت جزءاً من التنمية الثقافية في الهندسة المعمارية والتخطيط الحضري.

و هناك قصة مشابهة ولكن في زمن ابعد، الا وهي الحالة الفرنسية والتي شهدت طفرة نحو العصرية في الحفاظ على التراث التاريخي منذ الثورة الفرنسية، وان الخطوات الاخيرة التي قاموا بها كان قانون مالرو ١٩٦٢ والذي يعتبر اداة لتحديد المدن التاريخية معتبراً اياها تراثاً تاريخياً بأجمعها.

اما في البلدان المتأخرة، فلا توجد شيء فيها ما يشبه الحالة الفرنسية حتى بشكل غير مباشر، كذلك البلدان التي خضعت للاستعمار، تعرضوا لحالة من الفوضي وعدم الاستقرار بعد تحريرهم السياسي، حيث يمكن القول انه في كثير من الاحيان ينطبق عليهم حالة (الحداثة بدون تحديث).

ان الاستقلال السياسي في العراق قوبل بحالة عدم الاستقرار السياسي وبعد ثلاثة حروب خلال عشرون سنة، نراه في حالة يرثي لها، وفي مثل هذه الحالة فان النظام المعقد للخصوصية الثقافية والتي تميزت بها عبر الزمن اصبحت تعني تأخراً مستمراً ومبسطاً ومركزاً حول نواة صغيرة من قيم تلك الهوية تمكنت ان تنتج تأييداً ان شئنا القول ببساطة اكثر عملياً في ادارة (السلطة السياسية)، واشتق منه نوع من القاسم المشترك للتراث الثقافي تحت حكم صدام حسين والذي سلك طريقاً اكثر نحو الفكرة القومية، اما اليوم فنجد ان الاتجاه يتحرك تدريجياً نحو الفكرة الدينية.

لذا نتمكن القول انه في هذه الحالة لها علاقة مع عملية ا ترويجية والتي انتزعت اعترافاً ومنظوراً لتقييم عدد من الجوانب الكونية الثقافية العراقية، وابرز مثال على ذلك الشاهد الثقافي الذي لا يدخل ضمن اطار الثقافة الاسلامية والذين يجدون انفسهم غير معترفين بهم بصورة كافية رغم مساهماتم في الهوية الثقافية الوطنية، ورغم ذلك فانها مستحقة بان تدخل ضمن سياسة التاهيل، واذا نبقي ضمن الاطار الديني حيث يكفي لنا ان نرى كم من ا المباني الدينية تعود للذين لا يعتنقون الاسلام، وهناك ادلة كثيرة من فسيفسا اء الثقافة في بلاد الرافدين والتي كانت باقية الى النصف الثاني من القرن الماضي، واليوم غير مشمولين بالحفاظ كما يجب، وكل هذا نتيجة صراعات سياسية لم تحل بعد، بل بالعكس فقد تتفاقم وتزداد وخاصةً بعد سقوط صدام حسين.

لو اخذنا الحالة المدنية بنظر الاعتبار، فليس هناك تغيير يذكر، بل نفاجأ في نفس الوقت اعداد المونومينتات المدنية الاسلامية التي لاتزال باقية. اتهم احسان فتحي بصراحة وبدون تلكأ بلاده " بالانتحار الثقافي" الحقيقي، وان العدد القليل من هذه المونومنتات التراثية القليلة الباقية مهددة بالفناء والهدم، وحسب دراسة تحليلية قام بها ان اهم مدن وطنه فقدد ما يقارب ٦٠٪ من نسيج تراثه التاريخي، وفي مدينة بغداد نفسها، والتي كانت عاصمة للامبراطورية العباسية، بقت فقط سبعة ٧ آثار والقسم الكبير منها قد تم تعميرها او تغيير معالمها.

في العراق هذه الحالة موجودة من المراحل الاولى للحداثة، خلال فترة

الانتداب الانكليزي، وهي الحالة التي تنسجم مع المعدات الحضرية (المباني العامة الكبيرة) ومع تقدم في الشكل التصميمي ونوعية المساكن.

و الان يتبع في المرحلة الثانية، والتي تنسجم مع المملكة الهاشمية، اعتباراً من ١٩٣٢ لغاية الخمسينات من القرن الماضي، في نهاية هذه الفترة البحث يتجه الى تلاشي الحداثة التي يمكن ان تكون اشكالها مرتبطة مباشرة بمجمل عملية مشروع التطور المراد في البلد.

لاظهار عملية هذا المشروع الثقافي الى اي مدى مقبول على المستوى السياسي، في مجمل عملية التحديث والتي تاخذ على عاتقها برنامج تنفيذ هذه المشاريع العامة (الحكومية) التي بدأت في الخمسينات والتي كانت تقوم بها المجلس الوطني للتنمية (NDB)، وهذه الاعمال كانت تعطى لبعض المهندسين المعماريين ذوات الشهرة العالمية لكي يقوموا بالتصاميم لبعض المشاريع ذات قيم عالية، هؤلاء المعماريين يستطيعون ان يكونوا مثالا لنجاح التحديث، وبهذه المناسبة تم توجيه دعوات الى كل من (Liuse Sert، Le Corbosier، Walter Gropius، Gio Ponti، F.L.Wright، Alvar Alto & Oscar Niemeyer) والذين ينتجون مجموعة صغيرة من التصاميم الشخصية، ولكن هذه المشاريع او التصاميم يبقون اسرى للمشاكل المحلية.

في هذه المرحلة عملت بالحداثة كشكل متميز او متطور لمشروع النمو للبلد الذي ينوي مسايرته. وفي خط موازٍ، فأن المجلس الوطني للتنمية (NDB) يهيأ برنامجاً ضخما لاعمال البنى التحتية والتخطيط العمراني، مع التاكيد القوي على شبكات الوظائف وفي المقدمة المواصلات.

لاحقاً، ومع تزايد الانتقادات على قواعد الحداثة، والتي يتصادم في نفس الوقت مع تلك التي تجري في الغرب، تبدأ المرحلة الثالثة والتي تتميز برجوع الاهتمام نحو النظرية التقليدية. انها فترة الحداثة المحلية او الاقليمية، عملت بها كنتيجة الترابط او التزاوج بين الحداثة واعادة التقليد للهندسة المعمارية المحلية، هذا الاتجاه كان بقيادة شخصيات مهمة مثل محمد المكية ورفعت الجادرجي، كان له حياة قصيرة ولكن مهمة يؤثر على مجموعة من المعماريين

متغذية بهذا الاتجاه وكذلك عدد من الاعمال الحكومية، قسم من هذه الاعمال ذات قيمة كبيرة.

والذي يعود للجادرجي واتباعه يعتبر مشروعا سخياً، ولكن فيه تشابك تقليدي في النتائج في اكثر الاحيان هذا يؤدي الى ميكانيكية التقليد الذي يؤدي بدورها الى التقدم في الهيئة الحضرية للمدينة.

هناك مثال على ذلك، في بداية الخمسينات، كان هناك ثلاثة طرق للتحويل الحضري الذين بطريقتهم يكونون مثالياً، شبكة البنى التحتية، الاحياء السكنية الشعبية، الاماكن المركزية، المجموعة الاولى اطلقت مثلما ذكرنا سابقا من قبل (NDB) المجلس الوطني للتنمية، اذا نجحوا من احد الجوانب في المسار على مستوى الوظيفي والمواصلات للتوسعات الحضرية الضخمة' وفي جبهة المدينة التاريخية توصلوا الى نتائج كارثية، منتجين بذلك اشياء ضخمة جداً: مما ادت الى جبهات جديدة على المستوى الحضري والتي لم تتمكن الالتحام بالمدينة القيديمة التي تركت في الوراء.

ففي حالة الاحياء الشعبية، الذي يمثل بشكل اكثر وضوحاً الحالة الفوضوية الحديثة المتمثلة بمدينة الصدر، صمم من قبل كونسانتينو دوكسيادس (Constantino Doxiadis) في سنة ١٩٥٩ كجزء من مدينة بغداد الذي وضع تصاميمه من قبله وبطلب من (NDB) سنة ١٩٥٨ والذي لم ينفذ. هذه الخطة والتي كانت مستنبطة من وحي شريعة ئيكيستيكس (Ekistics) الذي قسم المدينة الى ٤٠ قسماً بحدود ٢كم مربع لكل قسم محيطة بشرايين واسعة. وكل قسم كان مقسماً الى عدد من المجتمعات مع مراكز خدمات صغيرة للاحياء السكنية مع الشوارع والطرق الداخلة اليها مع انشاء المساجد وبعض الملحقات الاخرى، في تلك الحقبة الزمنية/ هذا النمط من الاحياء كانت معمول بها في كثير من المناطق السكنية للمؤسسات الامريكية المشغولة بالحرب الباردة في الدول النامية " كأداة موجهة نحو التغيير الاجتماعي الجذري، وهذا ضمن الاهداف المعلنة في " استعادة الديموقراطية" كحركة ضد النموذج المعمول به في الدول الاشتراكية المتمثلة بالابنية الكتلية الكبيرة، المحاور، الساحات، الصروح المعمارية، نموذج دوكسيادس لمدينة الصدر خالية من الاتجاهات الرسمية،

منظم في شبكة مطاطية، يمكن توسعه الى مالانهاية والتي لها علاقة بأقتصادية السوق: وهي أداة مثالية للافكار الامريكية للتقدم وفتح آفاق جديدة. هذا النموذج كان لمؤسسة فورد (Ford foundation) التي كانت تتبني الكثير من تصاميم دوكسيادس يعرف ب (الخبز الابيض)، بسيط وفعال، يظهر فعالة في انتاج حي كبير، لكنه غير فعال في انتاج الاماكن العامة والدمج الاجتماعي والتصنيف الوظيفي. ان البذور التي زرعت لم تحصد الانتاج المرجو ثقافيا وكذلك سياسياً، اليوم عدد سكان مدينة الصدر يصل الى ١،٢ مليون نسمة من المذهب الشيعي، وتمثل حجر عثرة كبيرة امام الحداثة الغربية.

من النموذج الثالث للتحولات هي، المناطق المركزية في النمط العمراني، المثال الاكثر حيوية هو بناء شارع حيفا (سنوات ٨٠)، يمثل الحي السكني والتجاري التي تتركز في البحث الرسمي بعكس حالات الاعادة والبساطة في مدينة الصدر، حيث هناك ابنية برجية عالية واعداد كبيرة من الاماكن العامة وشوارع فسيحة وذات كثافة سكانية عالية.ولكن في هذه الحالة فالنية في العمل الى الحداثة القادرة على انتاج المدينة كما حدث في التتبع التاريخي لشارع الرشيد ١٩١٦ في الضفة الشرقية لنهر دجلة والنمو الحضري الموازي على الجانب الاخر من النهر والذي بقي غير مكتملا. واليوم فأن شارع حيفا يطفو في وسط فضاء حضري الذي لم يستطع طرح نفسه بالشكل المطلوب.

الحالات الثلاث التي ذكرناها يشهدون وبطرق مختلفة مخاض مسيرة البحث عن الشخصية عبر التحديث، كانت من الطرف الذي له علاقة بفكرة التجديد الفكري اما البقية محددة الفضاء الوظيفي العام وصورة السمطة. في الحقيقة فأن مادية الهندسة المعمارية، للجسور وابراج شارع حيفا، يرضي بشكل كامل الاهداف السياسية داخل اطار الحداثة، واكثر انتشاراً من الخطاب الحداثي في تلك الفترة في المجالات الاخرى كالفن.

ان الاعمال التي تظهر اكثر معني هي (المنورات) الكبيرة التي تشاهد في المناطق والاحياء التاريخية للمدينة العائدة للقرن التاسع عشر والجسور الجديدة فوق نهر دجلة التي تربط طرفي النهر. اهم الاشياء الوظيفية وصورتها هي الحداثة.

ومرةُ أخرى يؤكد على ان مسيرة الحداثة مرتبطة بشك قوي الى نظام الحكم وادارة السلطة والي تكوين طبقة برجوازية علمانية وسطى والسيطرة البيروقراطية للدولة من قبل الادارة الموجهة الى تطوير سوق عالمي ولكن بمفتاح قومي ومع ظهور معالم للاستعمار الجديد، لذا فانه من الصعب ان نفرق بين عوامل كثيرة التي تحدد الحجم الحقيقي للشخصية.

بالرغم من التناقضات المذكورة اعلاه في ميزان الخبرات والاعمال، توجد هناك امكانية بناء المدينة الحديثة التي حصلت في بغداد والتي كانت لها دور كبير في محاولة بناء قيم الشخصية، هناك شواهد على ذلك متمثلة بعدد كبير من الابنية الحديثة التي لها اهمية خاصة في جميع انحاء بغداد وهذا يحصد تراثاً استحق الدراسة في الاونة الاخيرة.

واخيرا ما عدا المعالم الاثرية العظيمة، فان مسالة الهوية تظهر من خلال مشروع بناء التحرر الثقافي للمدينة الحديثة.

ومع ذلك، فانه كما حدث في الدول الغربية، هناك عملية الانقطاع أو عدم استمرارية قوية مع ما كان موجودا في المدينة قبل عصر الحداثة، ويترتب على هذا الفصل تكاليف كبيرة. حيث ارث المدينة القديمة ستكون عرضة للهدم المادي والازالة الثقافية بشكل عميق. هذا الموقف يشرح لنا لماذا في العراق بالاخص يحدث هذه العملية للمدينة التاريخية في الوقت الذي يجب ان تكون التعبير عن الشخصية مفهوماً، ولكن لم تكن هنالك ابداً سياسة اعادة التأهيل للابنية.

المراكز التاريخية، مباراة ليست فقط عراقية

في العراق لاتزال هناك فجوة كبيرة في فهم الاثار والممتلكات الثقافية والتي لم يستطع تجاوزه لحد الان، التشريعات القانوية لاتزال تعطي الحق للسلطات السياسية في الحصول عليها والتي تفشل في الوصول الى ادراك المشكلة برمتها.

لقد مضت عاصفة الحرب الاخيرة وهناك اتجاه اكيد لاستعمار ثقافي جديد،

هذه المرة امريكية، ومعهم يظهر مشكلة دراماتيكية كبيرة من حيث وجود ادارة سياسية غير مؤهلة بشكل خاص لكي تواجه هذه المسائل. فالسياسيون الجدد يبدأون من الصفر لرسم الخارطة المعمارية السياسية وفي داخل هذه الخارطة يجب ان تكون هناك سياسة واضحة للتراث الثقافي.

الخطوات الاولى لهذه المسيرة تمت انجازها تحت حماية منظمة اليونسكو التابعة للامم المتحدة، في محاولة ربطها بما حدث في حرب ٢٠٠٣ والدمار الذي حدث على الارث المعماري. والخطوة المحلية الاولى في هذا المجال كان تنظيم مؤتمر "الحفاظ والتأهيل لمراكز المدن العراقية" الذي اقيم في اذار٢٠١٠. في هذا المؤتمر اضافة الى تقديم الاعمال في المشاريع الجارية لاعادة تأهيل المراكز التاريخية، وضع مسالتين للمقارنة بين المشاكل، احداها رسمي موجه لوضع جسر ثقافي وعلمي لكي يتخطي التاخير الذي حصل في الماضي (قضايا ادارية، فنية، قانونية...الخ)، لتأسيس المشاريع، التصميم الاستراتيجي للخروج من نفق العزلة الثقافية، المشكلة الاخرى غير رسمية جميعها تدور حول ستراتيجية اعادة بناء العقارات، مثل تلك التي وضعت من قبل الحكومة الامريكية منذ بداية حرب ٢٠٠٣، في هذا الاتجاه كان عملا كبيراً ضمن العلاقات العامة لبضع تجارياً الارث الضخم من بقايا الاثار وذلك لحمايتها واعطائها القيمة الحقيقية.

ولهذه الاسباب ولعدم وجود مناقشات، بحوث وتجارب موثوقة فأن المؤتمر لم يكن حدثاً وانما مناسبة ذات أهمية سياسية، تقديم المشاريع التي هي في طور التفيذ، والتي تعتبر للكثيرين لؤلؤة المشاريع لحكومة اصبحت في النهاية ديموقراطية وأظهرت امكانيات وخطورة للمشاريع الجارية.

قبل الاشارة الى هذه الاعمال ينبغي الاشارة الى ان اعادة المدن والمراكز التاريخية التابعة لها كانت حتى الان في غاية الصعوبة وكذلك تحديدها بالمعني الصحيح ومن المقترحات المسماة بالتنمية الوهمية، التي لاتفرق بين السياقات التاريخية وغير التاريخية، مقترحات منسية من الستراتيجيات البسيطة للتنمية والتي لها اهداف تجارية فقط، ويأتي هذا عن طريق العروض المقدمة للمجتمع المدني من الفنيين والمقاولين العراقيين وغيرهم من الذين

يعيشون في الخارج وحريصون على مشاركتهم في تنمية بلدهم.

واحدة من هذه المقترحات هو مشروع مدينة النهضة في بغداد والتي تعتبر من المشاريع الضخمة للمناطق الحضرية والمستنبطة على غرار ما عمل به في دول الخليج وهي على مساحة تقدر ب ٩٠٠ هكتار وبطول ٤،٥ كم على ضفتي نهر دجلة، حيث لا تزال هناك مسحات شاسعة على جانبيه، وبالرغم من عدم الحصول على موافقة المشروع، يظهر لنا المخاطر التي تلوح في الافق لمدينة توجد فيها طبقة سياسية لاتبدي معارضتها لفكرة بناء هذه المنطقة على غرار الواجهات المائية لمدينة دبي، ولكن على ضفاف نهر دجلة، وفي هذا السياق، حيث النقاش حول التحضر والهندسة المعمارية، فالساحة خالية منها تماماً لواستثنينا فترة وجيزة من عملية " الحداثة الاقليمية" لعدد متزايد من مقترحات اعادة التأهيل، اعادة بناء المراكز التاريخية للمدن، حيث ان هذه التدخلات تفسح المجال لمزيد من القلق، ومن هذه المشاريع:

١ - الحفاظ على ضريح الكاظمية في خطة التنمية الكاملة ٢٠٠٩:

كانت هناك منافسة عالمية حول الاهداف الرئيسة لتجديد وتطوير مزار شيعي في الكاظمية، عن طريق اعادة التأهيل للطابع التاريخي والترويج للمناطق التجارية فيها. وهذا يتطلب اعادة دراسة وتعريف المناطق المحيطة به من الناحية الشكلية والوظيفية للمنطقة المحيطة بالمسجد وعلى مدى دائرة نصف قطرها ٥٠٠م فالوظائف الجديدة التي ينبغي اضافتها هي: المدارس الدينية والخدمات المتعلقة بالضريح، متحف وفنادق ومكتبات وفضاءات عامة وتحسين سبل او طرق الوصول اليها، هذه الوظائف التي كان يجب القيام بها تتعلق جميعها بالهوية الثقافية الخصوصية للكاظمية، وهذا يتطلب بشكل خاص المناطق والمساحات اللازمة والاستثنائية التي تدعم سهولة الوصول اليها وخاصةً اثناء الزيارات في المناسبات الدينية.

بعض المشاركين في المناقصة كانوا يفضلون الاستفادة من الابنية الموجودة في المنطقة لتقديم هذه الخدمات بقدر المستطاع، ومن هذه المجاميع المجموعة الفائزة وهي " ديوان العمارة والهندسة"، حيث اخذت على عاتقها

مقترح آخر والذي كان يتمثل في انشاء منطقة حضرية جديدة مهدمين بذلك جميع الابنية الموجودة والمحيطة بالضريح، وبناء واجهة جديدة حوله، هذا المشروع تم الموافقة عليه بسرعة، لان هذه الحالة تجعلنا امام مشروع هدام، حيث ازالة قسم كبير من النسيج العمراني التاريخي للمنطقة والذي يشمل السوق الاسترابادي (Astrabadi).

ساحة ضخمة على النمط الشرقي تحيط بها المباني، تسع لاستضافة عشرات الالاف من الزائرين، دون شجرة واحدة، ناسين بذلك الواقع المناخي للمنطقة وكذلك لم يؤخذ بعين الاعتبار الطابع الثقافي والتاريخي والاجتماعي والاقتصادي، حيث الطموح الذي يطغي عليهم وذلك بجعل الكاظمية مشروعا استعراضياً لتجديد البلاد، هذا المشروع كان يتعارض مع مشروع آخر تم تقديمه في سنة ١٩٨٠ من قبل" R. Worskett & J. Worren" الذي كان يسعى الى الحفاظ على اصالتها وتطوير قسم من المنطقة نفسها، استنادا على دراسة متأنية لواقع الحال وبناء جسر يربط بين المقومات المعمارية التقليدية والعمارة الحديثة وبدون اجراء عمليات تقليد.

٢- مشروع اعادة تطوير مدينة النجف ٢٠٠٩:

هذا المشروع يعتبر من المشاريع المدمرة لمدينة النجف، كما حدث ذلك لمدينة الكاظمية، ولكن على نطاق واسع، فالمناطق المحيطة بالضريح تم افراغها من ساكنيها وبمراحل مختلفة خلال العقدين الاخيرين من الزمن، ففي المرحلة الاولى تمت انشاء طرق عريضة وواسعة، ونتيجة لمخلفات حرب ١٩٩١، الميدان او الساحة الواسعة امام الحرم الذي بنيت بمناسبة تشييد مدينة الزائرين (مدينة الحجاج)، والذي شيدت قسم منها اثناء فترة نظام صدام، وتم التخلي عنه في وقت لاحق، وبعد حرب اسقاط النظام عام ٢٠٠٣ حيث تم التحديث في المناطق الوسطى مما أدى الى تهديم مناطق أخرى.

و باختصار فأن المشروع يهدف الى حل المشاكل بطرق ستراتيجية تنموية بسيطة، عزل الحرم عن النسيج السكني واعادة بناء المنطقة المحيطة بها بالكامل. ولهذا السبب قاموا بتصاميم جديدة حول الساحة وامام المسجد، وبالطبع بالاسلوب التقليدي، وبناءً على هذا قاموا بهدم السوق الكبير الذي يقع خلف المسجد، وجميع هذه الحالات لم يدع اي اهتمام بالنسيج المعماري للاحياء التاريخية الاربعة المحيطة بالمسجد.

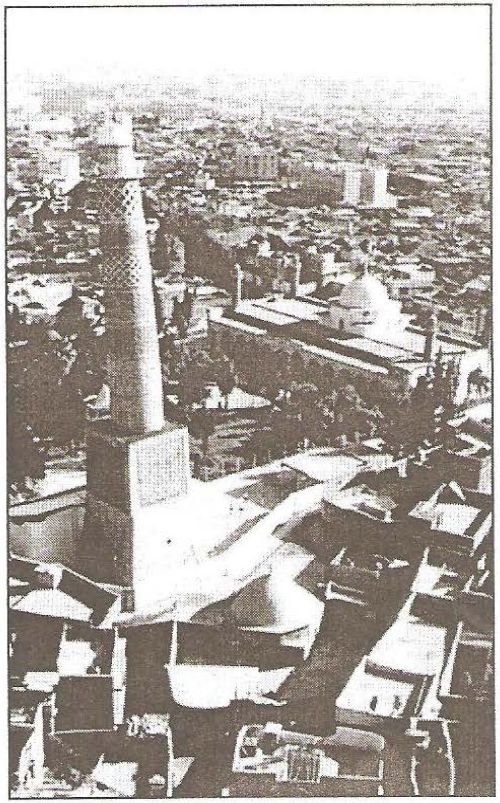

٣- مشروع تجديد موصل القديمة ٢٠٠٩:

هذا المشروع تم تقديمه من قبل مكتب SGI الهندسي الايطالي في مدينة Padova ودار العمارةيمثل قاعدة للتصميم الاساسي للمركز التاريخي للمدينة بأكملها، وواقع الحال والتدخلات المقترحة دراستها بشكل خاص معتمدين على المحاور الاساسية للمناطق التجارية والدينية التي تحيط بالمدينة القديمة او التي تمر عبر نسيج مبانيها، والاهتمام الخاص اعطي الى الجهة الواقعة على نهر دجلة، حيث تم اقتراحها لتصبح منطقة للتنمية السياحية والاكثر اهمية في المدينة.

هناك محاولة لعدم مواجهة التصميم الذي يشمل المركز التاريخي بأكمله وذلك بأختيار بعض المحاور والخطوط الرئيسية للاعتماد عليها في التصميم ويمكن اعتبارها كحل وسط ومقبول، حيث من المستحيل في الوقت الحاضر القيام بتصاميم وتحليلات على نطاق الوحدات السكنية كل على حدة.

وبناءً على ما يترتب عليه فأن هذا المشروع يقدم فكرة اكثر برغماتية من المشاريع الاخرى، لكن الاعتماد على فكرة المشروع من خلال التنمية المعتمدة على قطاع واحد فقط الا وهو قطاع السياحة، بالاضافة الى ذلك فهناك تغيير ملحوظ على الطابع الاصلي للابنية الواقعة على ضفاف نهر دجلة، ولا تبدو انها مبنية بشكل جيد بالنسبة للارث المحلي، وكذلك فأن الدليل او المباديء التوجيهية التي وضعت من اجل التجديد الحضري يظهرون بانها عمومية الى حد كبير. والمشكلة المستعصية تتمثل في النسج السكني والتي ستبقي غير محلولة وغير معالجة.

٤- اعادة تأهيل شارع المتنبي ٢٠٠٧:

شارع الكتب، سمي بهذا الاسم احتفاءاً بالشاعر العراقي المتنبي (القرن العاشر) كان قلب بغداد الادبي والثقافي، ففي سنة ٢٠٠٧ وبعد التفجيرات الضخمة فيه ادت الى غلقه لفترة من الزمن، تم اعادة تاهيله في سنة ٢٠٠٨ ليعاود نشاطه السابق.

هنا نتحدث عن مشروع مصحوب بعُقد، حيث يجب اعطاءه الصورة والروح الحقيقية للمكان، حيث يقابل واجهات البنايات الجديدة المزخرفة بشكل زائد وكذلك مشاريع أخرى اكثر بساطة حيث الجدران من الطوب (الطابوق) ومواد أخرى مصنوعة من الخشب والحديد وهياكل الابنية من السمنت المسلح، مثل الابنية القائمة سابقاً ولكنها تقوم بالوظيفة التي من اجلها شيدت في اغلب الاحيان، الشارع والمحلات (ليس المخصص لبيع الكتب فقط) مزدحمة بالناس، الكتب يشاهد في كل مكان، لكن هناك كثير من الفتيات يتسوقن في الشارع وهن بدون حجاب، مقهي الشابندر الشهيرة معلم آخر من معالم الشارع والذي تم اعادة بنائها من جديد بعد التفجير وعلى غراره الاصلي، هذا النمط

من الاعمار اصبح تقليداً اينما كانو كيفما حصل، والسبب هو بساطة التنفيذ " البناء كما كان واينما كان" (ولكن) عندما يكون ذلك ممكناً فقط.

اذن فنحن امام نهج متحمص ومبسط ومتركز على اعادة البناء والصورة للماضي مزيلا المشاكل المعقدة، لكنه نهج عملي مدَرس ابتداءاً من تطوير شارع الرشيد القريب منه.

٥- شارع الرشيد – منطقة تطوير ضفاف نهر دجلة ٢٠٠٩:

يشمل المشروع منطقة تبلغ مساحتها ١٨ هكتاراً وهو مشروع يعتبر محاولة جدية لاعطاء حل شامل لتجديد البنية الحضرية، ياخذ بنظر الاعتبار وبشكل اساسي شارع الرشيد الذي يعتبر العمود الفقري للمدينة التاريخية ويهدف الى عكس الاتجاهات الغير صحيحة في هذه الايام فيما يخص المنطقة، وذلك من حيث النشاطات الموجودة فيها حالياً من الخدمات العامة والبني التحتية والذي يبحث عنه بصورة اساسية عن طريق ستراتيجية الربط بين الوظائف الحضرية الجديدة واماكن مركزية جديدة كذلك.

شارع الرشيد (١٩١٣)

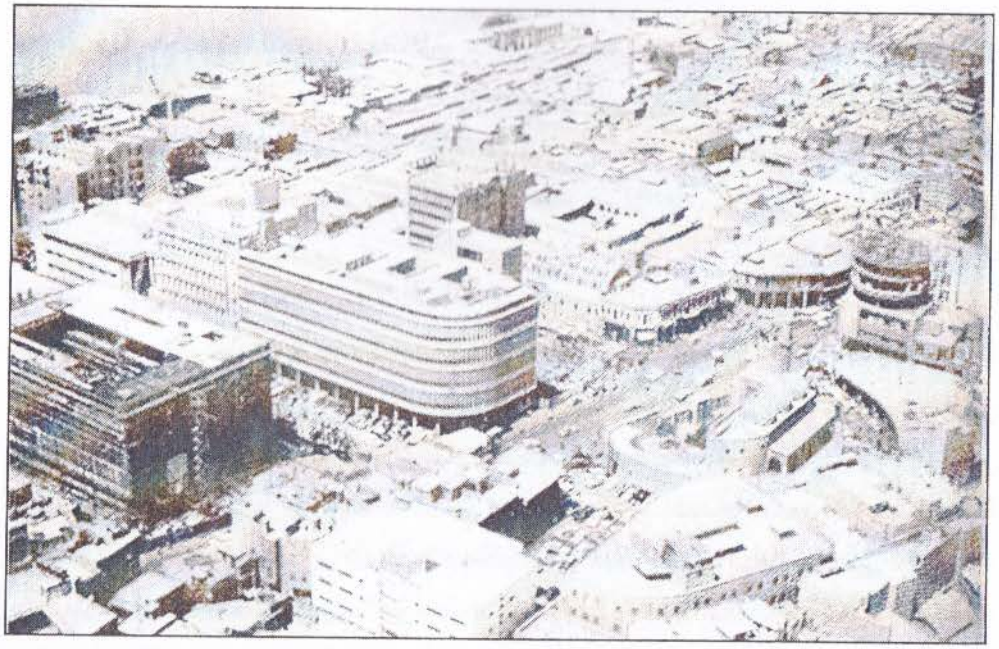

شارع الرشيد - قرب الشورجة وشارع البنوك في الستينات

ومن بين الامور الاخرى فأن المشروع يرمي الى تحليل الابنية الموجودة على طول جانبي شارع الرشيد من حيث النظر في امور تتعلق بالنظافة والصحة ويصنف التدخلات حسب الاستفادة التدريجية، بدءاً من الصيانة واعادة التأهيل. لم يكن بالامكان تقييم الاختيارات التي تم التعمق فيها ومقارنتها بمجموعة المشاكل التي يجب مقابلتها من دون التفكير بكيفية حيث الشكل والاستعمال وان عملية استعادة ابنية الشارع هي عملية تقليد لما جري في شارع المتنبي، نفس النموذج ونفس المفردات والمواد...الخ. وهذا يحدث في حال امكانية فعله فقط، بغض النظر عن العلاقة بين الاصالة والتجديد، فهذه العملية تؤدي الى القفز الى داخل بعض القضايا المبتكرة الرسمية، ويظهر بوضوح تام بأن المراكزالحضرية الجديدة والوظائف الجديدة "يشخصون"مدينة جديدة مختومة بمشاكل كبيرة من حيث عدم التواصل. حيث ان المباني التاريخية التي ينوي الحفاظ عليها (دون ذكر الكيفية) ليست جزءاً من الابنية التاريخية المتبقية والمطروحة من التحول الكلي للمنطقة.

٦- مشروع اعادة تأهيل الرصافة ١٩٨٣:

في سنة ١٩٨٣ قام مجموعة من الخبراء وبقيادة ستيفانو بيانكه (Stefano Bianca) طُلب منهم وضع التصاميم الاساسية لاعادة التأهيل لجانب الرصافة (بغداد) كاملة و (القسم المسور من مدينة بغداد القديمة)، آخذين بنظر الاعتبار الحفاظ على بعض الابنية الموجودة فيها وتحويل بعض اجزائها الاخرى والتي لها اهمية خاصة. كانت ضمن المجموعة خبراء في التخطيط العمراني، خبراء في صيانة الابنية ومهندسين معماريين، من بينهم حسن فتحي (Hassan Fathi) ، جورجو لومباردي (Giorgio Lombardi)، سوهيكو ياماده (Sohiko Yamada) والمكتب الهندسي الياباني (JCP Inc)، كان نتاجهم العملي مبنياً على منهجية المتابعة مستوحاة من التفاصيل المعمقة للتحليلات التي كانت لها علاقة وطيدة بدراسة الجوانب (المادية، الاجتماعية، الوظيفية، الاقتصادية)، حيث ان دراسة الجوانب الرسمية والوظيفية بدت الاكثر اهمية، ولبيان المشاكل التي يجب مواجهتها والحلول التي يجب ان يقدم، هذه الدراسات باقية لحد الان في العراق، وهي وثيقة كاملة ومفصلة ومصممة بشكل جيد للمركز التاريخي، لكنها بقت حبر على الورق فقط الى يومنا هذا.

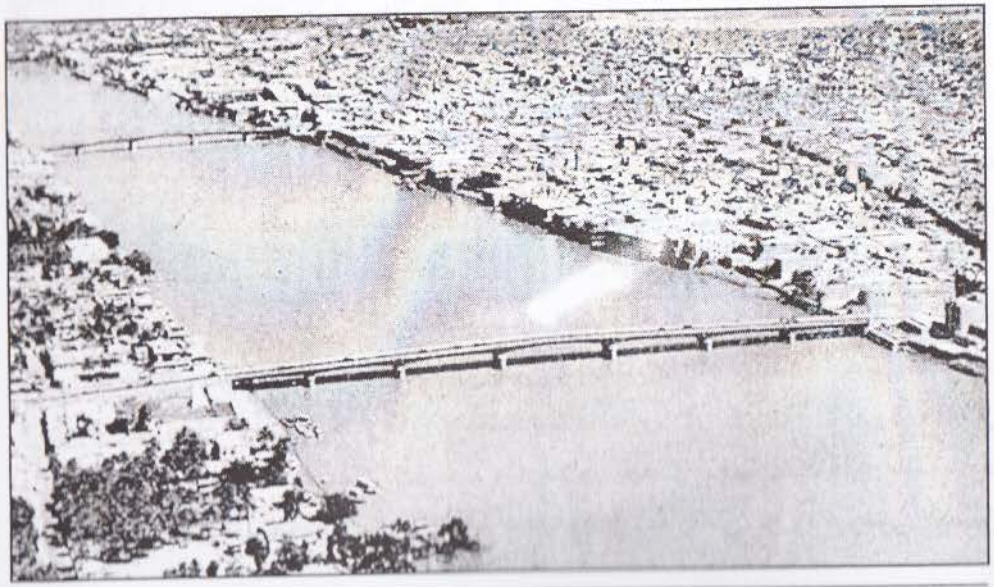

فهذه لم تكن حالة من فقدان الذاكرة، ولكن اهمال وازالة المقترحات التي كان لها من الوضوح والاتزان لم يكن يقارن بأي مشروع آخر في نوعه، ومع الغموض السائد في الجهاز الاداري السياسي لنظام صدام، هذه الوثيقة تبقي مهمة حتى في يومنا هذا حيث انها غنية بمعلومات قيمة (لم يجر عليها عملية التحديث منذ ذلك الحين) من حيث المنهجية والحلول التي قدمتها والتي هي صالحة لحد الان، وحتى اثناء انعقاد المؤتمرالذي لم يعطي اية اشارة اليها من قبل اي واحد من المشاركين.

ومن هذا المشهد القاتم والقلق الذي يعمل كجراف لمنع اية محاولة لتعميق المسؤولية العملية، ليس قليلا فالدمار الحاصل من جراء الحرب، دمار شامل لهذا الجنون، وكذلك حالة ما بعد الحرب، سباق اعادة البناء يشاهد من زاوية واحدة كأداة وهدف للتنمية.

في جو او مناخ من هذا القبيل الحصول على مخططات وتصاميم تتطلب قليلا من التفاعلات الاجتماعية، والتي تشكل عائقاً الى حد كبير للوصول الى طريقة التدخل التي تشبه تلك التطورات (للمراكز السياحية والخدمية او غير ذلك)، وهي قرارات تؤخذ من قبل الوزارات ومحالة بدورها الى شركات اجنبية. معرفة نوعية العمل خلال التحليل الدقيق الذي يستجيب للوضع المادي وشروط امكانية الحالة الاقتصادية والاستماع الى السكان المحليين، عند هذه الوضعية تبقي فقط الجوانب السرية الغير مستكشفة وذلك بسبب عدم وجود شروط القيام بها.

ان القيام بعمليات الهدم لفسح المجال امام فتح طرق واسعة وايجاد فضاءات للخدمات العامة ومشاريع للبني التحتية على حساب الواقع الموجود وذلك لمشاريع ما يسمي ب "ما بعد الحداثة" في المشاريع والواجهات الجديدة.

ومن ناحية أخرى فان اكثرية الاسماء السارية لتسيم التدخلات الموجهة نادراً ما تكون موجهة نحو الحفاظ: واكثرية الكلمات المستحدمة هي التجديد واعادة التاهيل والتنمية وكان هناك مناقصتين في الاونة الاخيرة تتعلق بالمراكز التاريخية لمدينتي النجف وكربلاء، حيث انهما تتعلقان بالتجديد وفي نهاية الامر فانهما ينظران الى ما عمل به في مدينتي بيروت ودبي فهذان

مثالان تتعلقان ب"الاعادة" حيث ان التاريخ في هذه الحالات موضوعة داخل صندوق لصالح جوانب الخدمات الداخلية كحزمة السياحة، حيث ان مشاريع كهذه اقيمت في مدينة فاس المغربية، وان قسماً من هذا التفكير يعود الى الخيارات المحلية والبقية تعتمد على عولمة سوق العقارات.

و مع ذلك فأن مسؤولية هذا السباق لاعادة البناء وعزل او هدم الاثار العظيمة، لا يمكن وصفه بأنه تهديد للعقارات وحده، اذ هناك تهديد آخر، وهو الذي ينبع من عملية كيفية الحفاظ على الهوية الثقافية، من بين المشاريع التي نوهنا عنها سابقاً تلك التي لها علاقة مباشرة بالعتبات الدينية المقدسة، فأن تصاعد حدة الصراعات المذهبية الشيعية – السنية والمدعومة من الجارة ايران، هذه العتبات اصبحت القضية المركزية سواءاً من الناحية السياسية او من ناحية التغيرات العمرانية والحضرية، ملايين الزوار هم بحاجة الى فضاءات واسعة للحركة وتقديم الخدمات مما أدى في كثير من الاحيان الى الهدم لافساح المجال لانشاء ساحات وميادين واسعة ومنشآت سياحية دينية وفتح طرق جديدة ومواقف للسيارات.

في مواجهة هذه المتطلبات المتزايدة للتحول، هناك قلق متزايد في اطار اصدار القوانين والتعليمات الخاصة وكيفية ادارة عمليات الحفاظ على التراث، هناك جهات متعددة تقع على عاتقها مسؤولية الحماية وفي نفس الوقت المروجين للمشاريع ومن بينهم امانة العاصمة ومديريات البلديات في المحافظات الاخرى ومديرية الاثار، يضاف الى هذا فهناك كذلك وزارة الاوقاف والتي تعتبر القوي في البلد ولها اليد الطولي في عمليات الهدم التي تمت على يد هذه الوزارة لايمكن تعدادها، والاخذ بنظر الاعتبار من قبلها في قضية الثقافة المحلية والتي يمكن وصفها بانها تقع ضمن اطار المستحيل من ناحية الاهتمام بها وذلك على المستويين الفني والسياسي.

ما العمل؟

كان من الممكن ان تكون صدمة كبيرة، ان لم نكن نحن القائمين بهذه العمليات وفي الازمنة السابقة في بلدنا (ايطاليا– المترجم) ابتداءا من هدم سور روما سنة ١٩٦٣ مقابل كنيسة القديس بطرس وكذلك الذي قام به شاوسيسكو في سنة ١٩٨٠ في المركز التاريخي لمدينة بخاريست في رومانيا، والقائمة يمكن ان تستمر الى مالانهاية.

العمل في حقل الهوية الثقافية رهينة بيد السياسيين ورجال الدين والاقتصاديين، السلطة تبني وتهدم او تمحي الهويات ومن يمثلها، بينما المطلوب من السياسيين هو لم شمل كل ذوات العلاقة بترتيب وتنظيم العمليات الفنية والعلمية والاقتصادية والتي تقام من قبل عامة الناس والذين ظهروا من القاعدة وبطريقة مجزاة وذو دعم ضعيف وهش ان لم يكن معدوماً.

ان الهوية لايمكن اثباتها عندما تؤيد او تنفي من الاعلى فقط، اذ انها تعتبر نتيجة عمل كامل اشترك فيه جميع شرائح المجتمع ومؤسساتها ويكون للكل دور فيه، نستطيع القول اكثر من ذلك فالهوية هي الواقع وكذلك مشروع، وانجاز فالجميع مسؤولون عنها، يقول (Andre' Malraux) "الاثار اذا لم ينتشر، فأنه ينتصر".

المهندس المعماري ومخطط المدن بتصاميمهم ومشاريعهم يعتبرون الطليعة لتقديم التفاسير واعادة التعابير الملموسة لهذه الهويات، مقترحاتهم يمكن ان يعطي حلولا دقيقاً مقابل تلك القيم التي يستحقها لتطويرها المستدام وكذلك الحلول التي لها علاقات ضعيفة بالقيم المحلية.

وهذه هي الحلة في معظم المشاريع التي ذكرناها سابقاً، خيارات غير لائقة منعكسة بتلك الهوية الحضرية وقيم المراكز التاريخية والتي اعطيت لها حلول

مزورة وكاذبة، شكلي وذات صفات دعائية والتي يمكن تبريرها عن طريق ضيق الوقت او قلة الموارد المالية الضرورية لتبنفيذها.

من الصعب اعطاء شرح الاسباب التي ادت الى هذه الوضعية، واصعب من هذا هو اعطاء مقترحات للتغلب عليها، خاصةَ الحالات التي وصفناها سابقاً، وفي نفس الوقت فمن الواضح ان اي حل لا يمكنه احترام المبادئ الاساسية التي اصبحت الان مقبولة على نطاق واسع والذي اهمل في كثير من الجوانب، الحلول التي ذكرناها سابقاً يمكن تلخيصها كما يلي:

للتغلب على القيود الرئيسية المتعلقة بسياسات حماية وحفاظ المراكز التاريخية يجب علينا العمل وفقاً لستراتيجية العمل الذي يبحث عن الحلول المناسبة على اقل تقدير في ثلاث حالات:

– "ماذا" حمايته: العديد من التعابير الماضية لا يمكن ان تعزي الى تصغير نظام مكونات الثقافة الاحادية اذ انه من المستحسن اعتبار التراث التاريخي في حالة شاملة وان نعترف بالاختلافات والتنوع الثقافي.

– "من" ومع من نحمي: النسيج التاريخي المعقد لا يمكن اعتباره صفيحةُ اجتماعية، بالعكس يجب مراعاته والحفاظ على المجتمع المحلي كهدف ومورد، اذ يعتبر كمنبع من المصادر بأمكانه العطاء، هدف وحلول للمشاريع.

– "كيفية" حماية: المجتمع المعقد والنسيج العمراني الذي لايمكن تجاهله، اختيار الابنية القديمة والاثرية والقوالب النمطية المقلدة فقط، حيث يجب متابعة تحليلات تفصيلية لمعرفة الهياكل ي مفاصلها الانشائية ونوعيتها وطوبوغرافيتها، من خلال هذه الحقائق يمكن اخذ القرارات السليمة والموجهة للتدخل في العمليات الهندسية وعدم الوقوع في اخطاء العودة الى الهوية الاصلية بطرق زائفة للاماكن، هذه الاهداف والطرق المتبعة لحماية المناطق التاريخية والاثرية واحدة ومشتركة تقريباً على الصعيد الدولي، حتى وان لم تكن قد وضعت في اطار قانوني موحد معتبراً لكل حالة وضعها الخاص تختلف عن الحالات الاخرى.

من الواضح الحالة الموجودة في العراق وفي الدول التي لها وضعية الخروج من الحرب اي حالة ما بعد الحرب، فان الاوراق الدليلية تشبه الى حد ما كتاب الاحلام

لا يمكن تطبيقها في تلك الحالات، وفي مثل هذه الحالات يكون من المستحسن النظر الى الاوراق الاسهل والاهداف ذات اهمية وحجم اقل وذات مسؤوليات مالية اقل وكذلك ادارة اكثر بساطة في مقابل النظر الى المدن التاريخية اضافة الى تراثها الاساسي والاصيل، وهذا يعني الترخي عن مشاريع وتصاميم ذات احجام كبيرة ولكي نفسح المجال امام مشاريع ذات سعة متوسطة.

و بنفس الهدف يمكن متابعة ستراتيجية المشاريع الطليعية او الريادية والتي من خلالها يمكن تجربة الطرق التي نوهنا عنها اعلاه، المشاريع التي يمكن ان نعلم بانها مقاسة في ظروف معقدة في الوقت الراهن ومع الرضوخ لمساومة ايجاد الحلول الممكنة. ويمكن عمل التصاميم التي من خلالها يمكن اعطاء حد لها، وبمعناها النوعي واستكمال النتائج. وواجب عملية تصميم\تخطيط والتي يجب اخذه بنظر الاعتبار والذي ينضج الشروط العملية الضرورية شيئاً بعد الاخر.

و في هذا الوقت بالذات يظهر بأن ستراتيجية "تعلم لاجل القيام" له الاولية لكن بشرطين: وقف الهدم العشوائي والانفتاح على المسؤولين المحليين. العمل من اجل الاستفادة من السكان والمقاولين والمجاميع التي لها مصالح محلية والتي تعتبر الطريقة الوحيدة لكي يعطي للبلد السيطرة على سياسة اعادة الاعمار والحفاظ عليها واعطاءها القيمة الحقيقية، وو الاقرار بدورهم المؤثر ان لم يكن كلياً في تلك العمليات، كذلك من مجاميع ذات مصالح خارجة عن العملية المحلية يعني ترك قيم المدن التاريخية وكأنها معايدات فارغة.

ملاحظة: جميع الصور مضافة من قبل المترجم ومأخوذة من مصادر متعددة من الانترنيت.

* ١- مهندس معماري اختصاص في تكنولوجيا، الهندسة المعمارية وتخطيط المناطق الحضرية في البلدان النامية (جامعة البوليتيكنيكو- كلية الهندسة المعمارية - تورينو - ايطاليا). تدريسي.

٢- اختصاص في الطاقة المتجددة واستعمالتها في الابنية - تورينو - ايطاليا.

٣- تدريسي سابقاً في كلية الهندسة- قسم المعماري في جامعة السليمانية.

كركوك ٢٠١٤/٠٤/١٥